بتقرير المهين العام المقدم في إطار هذا البند، عن تأييدنا للبيان الذي ادلى به مندوب جنوب أفريقيا باسم المجموعة الفريقية، والبيان الذي ادلى به مندوب إيران باسم حركة عدم الانحياز.

المادة M ع مبدأ سيادة القانون والدولي، ويعد أمرا أساسيا لتحقيق السلم والاستقرار، والتنمية المستدامة، وحماية حقوق الانسان. كما أنه يلعب دوراً هاماً في منع نشوب النزاعات، وتعزيز السلم والامن الجماعي في حالات ما بعد النزاع.

تطور القانون الدولي وتدوينه في كافة ديار
ونؤكد على أن أحكام ميثاق الامم المتحدة والمعاهدات وكافة الصكوك الدولية تمثل القاعدة القانونية لارساء سيادة القانون الدولي باعتبارها هادفة الى تعزيز السلم والامن الدوليين، وتحقيق التنمية الاقتصادية، حماية حقوق

بموجب ميثاق ومؤسسات الامم المتحدة والاتفاقيات الدولية بما يضمن العدالة في التطبيق، وعدم الانتقائية، واحترام سيادة الدول وملكيتها الوطنية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وعدم ازدواجية المعايير واحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها وفقا لاحكام القانون الدولي، وحل النزاعات بالطرق السلمية أو التحكيم باستخدامها ومكافحة الافلات من العقاب، ومكافحة الارهاب.

الوقت الذي نؤكد فيه على أهمية احترام نصوص أحكام ميثاق الامم المتحدة والمواثيق الدولية، وخاصة تلك المتعلقة بحقوق الانسان وأنااء الستعمار، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، فأننا نجدد تأكيدنا على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة، وهو حق طبيعي وقانوني يكفله القانون الدولي. كما أننا ندعم المطلب الخاص بأن يكون لفلسطين عضوية كاملة في الامم المتحدة، وندعو كافة الدول العضاء إلى دعم هذا المطلب الذي سيعكس حرص المجتمع الدولي على تعزيز سيادة القانون.

مبادئ تحقيق العدالة والمساواة في اللجوء إلى القضاء هي من المبادئ الساسية لحقوق الانسان والقانون الانسانى الدولى وهنا نؤكد على أن المساعدة القانونية حق من حقوق الانسان، كونااا تعتبر الضمان المثل لحق الوصول لنظام العدالة، بناء على قاعدة المساواة بين الجميع بصرف النظر عن قدراتام المالية أو مكانتام الجتماعية أو أي أسس تمييزية أخرى. وأنه من الضروري ألا يشكل ضعف الفرد عائقا أمام ممارسة حقه في الوصول الى العدالة ومن الواجب بذل مجاودات أكبر لتخاد التدابير اللزمة التي تضمن للفئات الضعيفة الحتكام للقضاء، كما أن المساعدة القانونية ل تقتصر على التقاضي فقط، بل تمتد لنشر الثقافة القانونية من خلل التدريبات واستخدام وسائل العلم المختلفة، كما نؤكد على أهمية التعاون الدولي والقليمي لدعم قدرات الدول مع احترام مبدأ الملكية الوطنية، في مجالت التدريب، وتبادل الخبرات وإعداد مشاريع قوانين تتوافق مع المعايير يب،